الأمم المتحدة

A/65/759

الجمعية العامة

Distr.: General
28 February 2011
Arabic
Original: English

**الدورة الخامسة والستون**

البند ٧٤ (أ) من جدول الأعمال

**المحيطات وقانون البحار**

# تقرير عن أعمال الفريق العامل المخصص الجامع المعني بالعملية المنتظمة للإبلاغ عن حالة البيئة البحرية وتقييمها على الصعيد العالمي، بما في ذلك الجوانب الاجتماعية والاقتصادية

## رسالة مؤرخة ٢٢ شباط/فبراير ٢٠١١ موجهة إلى رئيس الجمعية العامة من الرئيسين المناوبين للفريق العامل المخصص الجامع

نتشرف بأن نحيل إليكم التقرير المرفق عن أعمال الفريق العامل المخصص الجامع، الذي يورد في مرفقه التوصيات المتفق عليها المقدمة إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والستين. وعملا بالفقرة ٢٠٣ من قرار الجمعية العامة ٣٧/٦٥، اجتمع الفريق العامل المخصص الجامع في مقر الأمم المتحدة في الفترة من ١٤ إلى ١٨ شباط/فبراير ٢٠١١.

ونرجو تعميم هذه الرسالة والتقرير بوصفهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار بند جدول الأعمال المعنون ”المحيطات وقانون البحار“.

ونرجو ممتنين أن تنعقد الجمعية العامة وتنظر في التقرير باعتباره مسألة ذات أولوية في دورتها الحالية، على أساس ضرورة النهوض بالعملية المنتظمة بأسرع ما يمكن.

(توقيع) دوناتوس كيث سانت إيمي

(توقيع) رينيه سوفيه

100311 090311 11-24626 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

# تقرير الفريق العامل المخصص الجامع المعني بالعملية المنتظمة للإبلاغ عن حالة البيئة البحرية وتقييمها على الصعيد العالمي، بما في ذلك الجوانب الاجتماعية والاقتصادية

١ - عُقد أول اجتماع للفريق العامل المخصص الجامع المعني بالعملية المنتظمة للإبلاغ عن حالة البيئة البحرية وتقييمها على الصعيد العالمي، بما في ذلك الجوانب الاجتماعية والاقتصادية، عملا بالفقرة ٢٠٣ من قرار الجمعية العامة ٣٧/٦٥ المؤرخ ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠. وعقد الاجتماع بمقر الأمم المتحدة في نيويورك في الفترة من ١٤ إلى ١٨ شباط/فبراير ٢٠١١.

٢ - وترأس الاجتماع رئيسان مناوبان، هما دوناتوس كيث سانت إيمي (سانت لوسيا)، ورينيه سوفيه (كندا)، عينهما رئيس الجمعية العامة بالتشاور مع المجموعات الإقليمية. وعينت المجموعات الإقليمية أصدقاء الرئيسين المناوبين التالية أسماؤهم: جاكلين كيمونتو موسيتي (كينيا) عن الدول الأفريقية؛ وعبد الحميد (باكستان) عن الدول الآسيوية؛ ووالتر شولدت (إكوادور) عن دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ وكينت بلوم (السويد) عن دول أوروبا الغربية ودول أخرى.

٣ - وحضر الاجتماع ٧٥ من ممثلي الدول الأعضاء بالإضافة إلى ممثلي ١٥ منظمة حكومية دولية وهيئات أخرى و ١٠ منظمات غير حكومية. وحضر الاجتماع أيضا أعضاء فريق الخبراء المنشأ عملا بالفقرة ٢٠٩ من القرار ٣٧/٦٥ التالية أسماؤهم: أمانويل يوانس أجاوين (السودان)؛ وباتريسيو برنال (شيلي)؛ وبيتر هاريس (أستراليا)؛ ولورنا إينيس (بربادوس)؛ وإنريكي مارشوف (الأرجنتين)؛ وبياتريس بادوفاني فيريرا (البرازيل)؛ وشول بارك (جمهورية كوريا)؛ وجيك رايس (كندا)؛ وألان سيموك (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)؛ وجوشوا ت. توهومواير (أوغندا)؛ وساسكيا فان غايفر (بلجيكا)؛ ووانغ جوينغ (الصين).

٤ - وكانت الوثائق الداعمة التالية متاحة للاجتماع: (أ) جدول الأعمال المؤقت، وجدول الأعمال المؤقت المشروح والنموذج، بما في ذلك تنظيم الأعمال المقترح؛ و (ب) مجموعة الخيارات التي أعدها فريق الخبراء المنشأ عملا بالفقرة ٢١٢ من القرار ٣٧/٦٥. وأتيحت أيضا للوفود مواد إعلامية أعدها فريق الخبراء عن الخطوات اللازمة لبناء القدرات. وبناء على طلب المندوبين، قدم فريق الخبراء مواد إعلامية إضافية بعنوان ''مشروع معايير تعيين الخبراء'' و ''مشروع المبادئ التوجيهية لحلقات العمل''.

٥ - وافتتح الاجتماع باسم الأمين العام السيد ستيفن ماتياس، الأمين العام المساعد للشؤون القانونية.

٦ - وأقر الفريق العامل جدول الأعمال واتفق على تغيير في الترتيب الذي سينظر به في بنود جدول الأعمال. وأجرت الوفود تبادلا عاما للآراء. وخلال المناقشات الموضوعية للفريق العامل، نظر الفريق في إنشاء آلية للإدارة والاستعراض. واستنادا إلى بيانات قدمها فريق الخبراء عناوينها ''طرائق العمل - مخطط عام''، و ''طرائق العمل - المؤلفون والتوجيه''، و ''بناء القدرات''، و ''أسئلة يجيب عليها التقييم المتكامل الأول''، و ''الاشتراك مع الدول وعمليات التقييم القائمة''، و ''تداول البيانات''، و ''استراتيجية الاتصالات''، و ''مشروع الجدول الزمني''، والوثائق المقدمة من الفريق العامل، ناقشت الوفود خيارات للوفاء بالموعد النهائي في عام ٢٠١٤ لإكمال الدورة الأولى من العملية المنتظمة. ونظر الفريق العامل أيضا في حالة الصناديق الاستئمانية المنشأة بهدف دعم عمليات الدورة الأولى التي مدتها خمسة أعوام من العملية المنتظمة.

٧ - وعلى أساس هذه المناقشات، أُعدت مشاريع توصيات خلال مشاورات غير رسمية فيما بين الوفود المهتمة. وفي ١٨ شباط/فبراير، اعتمد الفريق العامل هذه التوصيات التي ترد في مرفق هذا التقرير. واتفق الفريق العامل أيضا على سبل المضي قدما من أجل تمكين الدول الأعضاء من مواصلة مناقشة المسائل المتعلقة بخيارات الوفاء بالموعد النهائي في ٢٠١٤ لإكمال الدورة الأولى من العملية المنتظمة، وذلك حسب الاقتضاء.

**سبل المضي قدما**

٨ - تركزت المناقشات على الهيكل المحتمل لآلية للإدارة والاستعراض (يُشار إليها الآن بـ ''المكتب'')، ومهام وطرائق حلقات العمل الإقليمية، وسبل تسمية مجموعة الخبراء التي ستلزم لدعم وضع التقييم المتكامل الأول.

٩ - ونوقشت بإيجاز طرائق هامة أخرى للتنفيذ من قبيل استراتيجية للاتصال وتداول البيانات وبناء القدرات، وستتطلب النظر فيها بشكل أكثر تفصيلا في الاجتماع القادم للفريق العامل. وجرى الاعتراف ببناء القدرات، على وجه الخصوص، باعتباره عنصرا أساسيا في جميع جوانب إعداد التقييم المتكامل الأول.

١٠ - وتحقق توافق عام في الآراء بشأن إنشاء مكتب لتنفيذ قرارات وتوجيهات الفريق العامل خلال فترة ما بين الدورات، ويتألف من الدول الأعضاء على أساس التمثيل الجغرافي العادل، على أن يحدد الفريق العامل عدده وتوزيعه خلال اجتماعه المقبل.

١١ - وفي ١٨ شباط/فبراير، وعقب اعتماد التوصيات، طلب عدد من الوفود أن تدرج في التقرير المقترحات التي تقدموا بها فيما يتعلق بالمكتب أثناء المشاورات غير الرسمية. وقد اقترحت مجموعة الـ ٧٧ والصين أن يتألف المكتب من الرئيسين المناوبين بالإضافة إلى ١٨ دولة عضوا موزعة على النحو التالي: الدول الآسيوية: ٥؛ الدول الأفريقية: ٥؛ دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: ٣؛ دول أوروبا الغربية ودول أخرى: ٣؛ دول أوروبا الشرقية: ٢. واقترحت وفود أخرى مكتبا أصغر يتكون مما مجموعه إما خمسة أو عشرة أعضاء، مع تمثيل المجموعات الإقليمية بالتساوي. وتمثل مقترح ذو صلة بالموضوع في أن يعتبر رئيس مناوب على الأقل ونصاب قانوني يبلغ ٥ دول أعضاء (دولة عضو لكل مجموعة إقليمية) شرطا أدنى لاضطلاع المكتب بمهامه.

١٢ - وفي محاولة تستهدف التحضير لاستمرار المداولات، اتُفق على أنه سيلزم الدول أيضا أن تواصل النظر في المخطط المحتمل للتقييم المتكامل العالمي الأول لحالة البيئة البحرية، بما في ذلك الجوانب الاجتماعية والاقتصادية (المرفق جيم لمجموعة الخيارات)، وفي مشروع معايير تعيين الخبراء، وفي مشروع المبادئ التوجيهية لحلقات العمل (انظر الفقرة ٤ أعلاه)، واستعراض هذه المشاريع. وستقدم الدول الأعضاء تعليقاتها إلى أمانة العملية المنتظمة، وتحديدا شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار، بحلول ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١١ لإحالتها إلى فريق الخبراء. وبمراعاة التعليقات المقدمة على هذا النحو، سيعد فريق الخبراء نسخا منقحة من مشاريع الوثائق هذه بحلول ٣٠ أيار/مايو ٢٠١١، لمواصلة النظر فيها واعتمادها خلال الاجتماع المقبل للفريق العامل.

١٣ - واتفق الفريق العامل على التوصية بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام عقد اجتماع ثان للفريق العامل في حزيران/يونيه ٢٠١١ بغية بلورة واعتماد، أمور منها، معايير تعيين الخبراء في مجموعة الخبراء، والمخطط الأولي للتقييم المتكامل العالمي الأول لحالة البيئة البحرية، بما في ذلك الجوانب الاجتماعية والاقتصادية، ومشاريع المبادئ التوجيهية لحلقات العمل.

١٤ - وفي ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١١، أحال الرئيسان المناوبان هذا التقرير مشفوعا بتوصيات إلى رئيس الجمعية العامة في دورتها الخامسة والستين.

# المرفق

## توصيات الفريق العامل المخصص الجامع إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والستين

يوصي الفريق العامل المخصص الجامع الجمعية العامة بما يلي:

١ - أن يقوم فريق الخبراء، بالتشاور مع أمانة العملية المنتظمة وبمساعدة من أعضاء شبكة الأمم المتحدة للمحيطات، باستكشاف سبل للاستعانة بالنظم القائمة لإدارة المعلومات التي تشكل الركيزة التي يقوم عليها التقييم العالمي للبيئة البحرية، والإبلاغ عن النتائج التي توصل إليها بحلول ٣٠ أيار/مايو ٢٠١١ كي ينظر فيها الفريق العامل في اجتماعه المقبل؛

٢ - أن يُطلب إلى أمانة العملية المنتظمة أن تواصل توفير سبل وصول أعضاء فريق الخبراء إلى موقع شبكي آمن للاتصال فيما بينهم والاتصال بأمانة العملية المنتظمة؛

٣ - أن يُطلب إلى الأمين العام أن يستكشف، بالتشاور مع فريق الخبراء، إنشاء سبل ملائمة لتلبية احتياجات الاتصال التي تتطلبها العملية المنتظمة، مع مراعاة الحاجة إلى تجنب ازدواجية الجهود، وأن يقدم تقريرا عن النتائج في أقرب وقت ممكن عمليا كي ينظر فيه الفريق العامل؛

٤ - أن يُعترف بحلقات العمل كآلية رئيسية سينجز بواسطتها أول تقييم عالمي للبيئة البحرية ويمكن للدول أن تعزز بها قدراتها التقييمية؛

٥ - أن تُنظم حلقات العمل تحت رعاية الأمم المتحدة وبالتنسيق مع أمانة العملية المنتظمة، بمساعدة من أعضاء فريق الخبراء، وأن تنظَّم وتجرَى وفق الأهداف والمبادئ التوجيهية التي من المقرر أن يعتمدها الفريق العامل، والتي ستتضمن عنصرا لبناء القدرات؛

٦ - أن يُطلب إلى أمانة العملية المنتظمة أن تقوم، بمساعدة من فريق الخبراء، بجرد أولي لبناء القدرات اللازمة للتقييمات، وأنواع الخبراء المطلوبين لأغراض حلقات العمل، وأن تقدم تقريرا عن هذه المسائل في الاجتماع المقبل للفريق العامل؛

٧ - أن تعين الدول مجموعة من الخبراء، عن طريق المجموعات الإقليمية، من أجل دعم عمل فريق الخبراء في إعداد التقييم العالمي الأول للبيئة البحرية؛

٨ - أن يقدم فريق الخبراء قائمة بمجالات المعارف، بما في ذلك التغطية الجغرافية، المطلوبة في مجموعة الخبراء من أجل التقييم العالمي الأول للبيئة البحرية، مع الاعتراف بأن هذه الاحتياجات ستتغير طوال عملية التقييم الأول؛

٩ - أن يكون من الأساسي، من أجل كفالة مصداقية ومشروعية التقييم المتكامل الأول، أن يتمكن مستخدمو التقييم من ربط استنتاجاته بالبيانات والمعلومات الداعمة له؛

١٠ - أن تطلب الدول الأعضاء إلى الأمين العام، بناء على طلب من فريق الخبراء ووفقا للفقرة ٢١١ من القرار ٦٥/٣٧، تيسير استخدام خطط تداول البيانات والمعلومات الملائمة داخل منظومة الأمم المتحدة، بالاستناد إلى الخبرات والنظم القائمة والدعم الذي تقدمه الوكالات المتخصصة والبرامج التابعة للأمم المتحدة؛

١١ - أن تُدعى الدول إلى تقديم تعليقات، بحلول ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١١، على المخطط المحتمل للتقييم المتكامل العالمي الأول لحالة البيئة البحرية، بما في ذلك الجوانب الاجتماعية والاقتصادية (المرفق جيم لمجموعة الخيارات)، ومشروع معايير تعيين الخبراء، ومشروع المبادئ التوجيهية لحلقات العمل، التي عرضها فريق الخبراء خلال اجتماع الفريق العامل[أ]، وأن يقدم فريق الخبراء إلى أمانة العملية المنتظمة بحلول ٣٠ أيار/مايو ٢٠١١، نسخا منقحة من مشاريع الوثائق هذه، تشمل تعليقات الدول، لمواصلة النظر فيها واعتمادها خلال الاجتماع المقبل للفريق العامل؛

١٢ - أن يبدأ الفريق العامل خلال اجتماعه المقبل، النظر في اختصاصات فريق الخبراء وأساليب عمله، وفي الأحكام المتعلقة بالاتصال مع الدول على أساس مشروع وثيقة تعدها أمانة العملية المنتظمة، بالتشاور مع فريق الخبراء؛

١٣ - أن ينعقد الفريق العامل من جديد في أبكر وقت ممكن.

---

(أ) انظر http://www.un.org/Depts/los/global_reporting/global_reporting.htm.